مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس

إحالة مشروع إنشاء الشركة القابضة للتنمية والاستثمار إلى البرلمان

الموافقة على لائحة عمل المنظمات غير الحكومية العربية والأجنبية

الاطلاع على تقرير معالجة أوضاع المؤسسة العامة للمسالخ وأسواق اللحوم

صنعاء / سبأ:

أحال مجلس وزراء حكومة تصريف الأعمال في اجتماعه الأسبوعي يوم أمس الثلاثاء برئاسة رئيس المجلس الدكتور علي محمد مجور مشروع قانون إنشاء الشركة اليمنية القابضة للتنمية والاستثمار إلى مجلس النواب للمناقشة واستكمال الإجراءات الدستورية اللازمة لإصدار القانون.

ويشتمل المشروع المقدم من اللجنة المكلفة من المجلس بمراجعته برئاسة وزير الشئون القانونية في حكومة تصريف الأعمال على 35 مادة موزعة في ستة فصول تشمل التسمية والتعاريف والإنشاء، وأغراض الشركة ومهامها وصلاحياتها العامة، وكذا رأسمال الشركة ومصادر تمويلها ونظامها المالي وإداراتها، إضافة إلى حل الشركة وتصفيتها وأحكام ختامية.

وحددت المادة الخامسة من مشروع القانون أغراض الشركة في استثمار وإدارة واستغلال الأصول التي تخصصها الدولة لها لأغراض إقامة المشاريع العقارية والصناعية والتعدينية والسياحية ومشاريع البنى التحتية وذلك على أسس اقتصادية ومالية سليمة بما يسهم في تحقيق أهداف الخطة العامة للدولة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى إدارة وتنمية عائدات أصولها ومشاريعها الاستثمارية بما في ذلك المباني والمنشآت والمساهمات التي تضعها الدولة تحت تصرف الشركة والقيام بإدارة وتطوير المشاريع الاستثمارية المنفذة.

ووافق المجلس على لائحة عمل المنظمات غير الحكومية العربية والأجنبية في الجمهورية اليمنية.. ووجه باستكمال الإجراءات القانونية لإصدارها.

وتتكون اللائحة المقدمة من قبل اللجنة الوزارية المكلفة من المجلس بمراجعتها برئاسة وزير الخارجية في حكومة تصريف الأعمال من ستة فصول تشمل التسمية والتعاريف والأهداف ونطاق السريان، وشروط وإجراءات الترخيص للمنظمة للعمل في الجمهورية اليمنية، والتزامات المنظمة، إضافة إلى الامتيازات والتسهيلات الممنوحة للمنظمة، وصلاحيات الوزارة وحل الخلافات، والجزاءات، وأحكام ختامية.

ويأتي إقرار اللائحة بهدف تنظيم وتسهيل عمل المنظمات في إطار الاحتياجات المجتمعية ووفقا للخطط والبرامج الوطنية، إضافة إلى كفالة الحقوق التي تتمتع بها المنظمات المشمولة بهذه اللائحة وتحديد الالتزامات التي يجب التقيد بها من قبل تلك المنظمات، ووضع القواعد التي تعزز من شفافية عمل المنظمات في اليمن والاستفادة من خدماتها في المجالات التي تحتاجها الجمهورية.

وحددت اللائحة مجموعة من الالتزامات الواجب التقيد بها من قبل المنظمة التي تريد العمل في اليمن من أهمها التأكيد على احترامها سيادة البلاد وأحكام الدستور والقوانين واللوائح والأعراف والتقاليد وعدم ممارسة أية أنشطة تتعارض معها وتكون ذات صبغة دينية، إلى جانب التقيد بتنفيذ الاتفاقية الأساسية الموقعة مع الوزارة والإجراءات الواردة في الدليل وكذا العمل بشفافية وحيادية وعدم التدخل في الشئون الداخلية، إضافة إلى التأكيد أن على المنظمة موافاة وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بأسماء الجمعيات الأهلية التي تتلقى دعما من المنظمة بما في ذلك المعلومات والبيانات ذات الصلة بهذا الدعم خلال ثلاثة أشهر من تقديمه بما يعزز من الشفافية في هذا الجانب مع الأخذ بعين الاعتبار حظر التعامل مع أي جمعية غير مرخص لها، فضلا عن مراعاة إعطاء أولوية التوظيف للكوادر الوطنية وإبرام عقود عمل معهم وفقا لقانون العمل وقانون التأمينات الاجتماعية.

واطلع المجلس على التقرير المقدم من اللجنة الوزارية المكلفة من المجلس بمعالجة أوضاع المؤسسة العامة للمسالخ وأسواق اللحوم.

وتضمن التقرير مقترحات لإعداد مشاريع قرارات جمهورية بإنشاء مؤسسات محلية للمسالخ وأسواق اللحوم في المحافظات التي توجد بها فروع للمؤسسة العامة للمسالخ، على أن تراعي مشاريع القرارات البعد اللامركزي الوارد في قانون السلطة المحلية فيما يتعلق بإدارة هذه المؤسسات المحلية وتكوين مجالس إدارتها وتعيين قياداتها وخضوعها لإشراف ورقابة السلطة المحلية.

وكلف المجلس اللجنة الوزارية برئاسة نائب رئيس الوزراء لشئون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية في حكومة تصريف الأعمال وعضوية وزراء الشؤون القانونية والخدمة المدنية والتأمينات والمالية والزراعة والري بمراجعة التقرير والرفع بالنتائج إلى المجلس في اجتماع قادم.

كما اطلع المجلس على التقرير المقدم من أمين عام مجلس الوزراء في حكومة تصريف الأعمال حول مستوى تنفيذ خطة عمل مجلس الوزراء للفترة يناير - مارس 2011م.

وتضمن التقرير المواضيع التي تم عرضها على مجلس الوزراء خلال الربع الأول من العام الجاري مقارنة بالخطة والمستهدف خلال الفترة نفسها.

واطلع المجلس على التقرير السنوي لوزارة شئون مجلسي النواب والشورى والمهام التي نفذتها الوزارة خلال العام الماضي 2010م.

واشتمل التقرير المقدم من وزير شئون مجلسي النواب والشورى في حكومة تصريف الأعمال على ما قامت به الوزارة خلال العام الماضي في إطار الاختصاصات المناط بها.

وأوضح التقرير أن الوزارة وفي إطار العلاقة مع مجلس النواب قامت خلال العام 2010م بمتابعة المجلس لإدراج مشاريع القوانين والاتفاقيات في جلساته.. مبيناً انه تم خلال العام الماضي إحالة 11 مشروع قانون من الحكومة إلى مجلس النواب و11 مشروع تعديل لقوانين نافذة، إضافة إلى أربع اتفاقيات ثنائية إقليمية ودولية وتسع اتفاقيات قروض، فضلا عن مشاريع الموازنات العامة والحسابات الختامية للدولة.

وتناول التقرير العلاقة مع مجلس الشورى والإجراءات التي اتخذتها الوزارة في إطار تنفيذ مهامها.

واطلع المجلس على التقرير الأمني المقدم من وزير الداخلية في حكومة تصريف الأعمال والذي تناول مجمل الأنشطة والجهود التي تقوم بها مختلف الأجهزة الأمنية والشرطوية في خدمة المجتمع وتعزيز أجواء الاستقرار والسكينة العامة والتصدي لمجمل الأنشطة الإجرامية والتخريبية والإرهابية التي تسعى إلى إقلاق سكينة المجتمع والإضرار بالوطن ومصالحه العليا.

التجربة الديمقراطية في اليمن..احتكام لإرادة الشعب

صنعاء / سبأ:

اقترنت الوحدة اليمنية منذ استعادتها في الثاني والعشرين من مايو 1990م بالتجربة الديمقراطية ومؤسساتها المختلفة التشريعية والتنفيذية، مؤكدة عدم التراجع عن نهج الديمقراطية قيد أنملة.

وبعد مضي فترة انتقالية امتدت ثلاثة أعوام (1990-1993م) تحدد عقد الـدورات الانتخابية البرلمانية في السابع والعشرين من أبريل الذي يصادف تاريخ اليـوم، ويستدعي تذكر سلسلة انتخابات تلتها في تواريخ مختلفة كالانتخابات الرئاسية (سبتمبر 1999، 2006م) والمحلية (فبراير 2001م، سبتمبر 2006م)، ما جعل الجمهورية اليمنية محط انتباه العالم ومثار الاهتمام الإقليمي والدولي لاسيما وقد انتظمت مواعيد إجراء تلك الانتخابات التي احتكمت فيها القوى السياسية إلى إرادة الشعب، تحقيقاً لهدف الديمقراطية، بتمكين الشعب من حكم نفسه بنفسه عبر وسائل كفلها الدستور وحددها القانون وضماناً للمشاركة السياسية الواعية في صوغ الحياة اليمنية الجديدة.

ولم يكن تعزيز التجربة اليمنية رهناً بحزب أو تنظيم بعينه، أو ببقائه حصراً أو حكراً على تيار ما أو جماعة واحدة، بل شارك في تعزيزها وتهيئة مناخ استمرارها خروج كافة القوى السياسية من جحور ومخابئ العمل السري إلى رحـاب وفضاء العمل العلني.. فتسربت الأحزاب في مسام الديمقراطية بمختلف اتجاهاتها: يميناً ويساراً ووسطاً، وبتنوع مدارسها: إسلامية واشتراكية وناصرية وبعثية، وغيرها من الإيديولوجيات.. وذلك بعد أن ظل بعض مؤسسي وقادة تلكم الأحزاب منضوين طيلة عقد كامل في المؤتمر الشعبي العام، قبل أن تفسح ديمقراطية الوحدة في عهد الرئيس علي عبدالله صالح مجال التعددية الحزبية لتعزيز التجربة الديمقراطية وصون الوحدة اليمنية بتنوع أطياف وأفكار أبناء اليمن.. إنما لخدمة اليمن.

وبمثل ما نشأت الأحـزاب في ظل الديمقراطية والوحدة تكاثرت منظمات المجتمع المدني والصحافة المستقلة وخاضت معظمها للتجربة وراقبت الإجراءات الانتخابية وابتكرت مشاريع ديمقراطية جديدة هيأت أجيالاً يمنية جديدة.

وتبعاً للتنوع السياسي والفكري والاجتماعي والتعدد الحزبي والمدني انخرط الساسة والوجاهات اليمنية منذ أول انتخابات برلمانية في الجمهورية اليمنية 27 أبريل 1993م، لتسفر عن تدافع اليمنيين صوب تجديد المجد وتأكيد الحضور والإعراب عن التنوع، فمنحوا أصواتهم لمستحقي تمثيل الشعب اليمني في رحاب البرلمان، بقدر فاعليتهم الاجتماعية والسياسية، وهو المقياس البديهي لتعاطي المواطنين مع مرشحيهم على مر الدورات الانتخابية المتتالية في 27 أبريل من أعوام 1993م، 1997م و2003م.

ولا غرو في استمرار قول القوى السياسية -التي خسرت ثقة الناخبين- بعد إعلان نتائج كل عملية انتخابية بتزوير النتائج لصالح من اكتسب ثقة الناخبين وحاز شرعية وجوده، حتى اهتدت مؤخراً إلى المطالبة بتأجيل الانتخابات البرلمانية بحجة الحوار حول سبل تهيئة مناخ الانتخاب وإصلاح النظام الانتخابي وتعديله من القائمة الفردية إلى القائمة النسبية حقناً لجماهيريتها بمخارج قانونية وسياسية، فأبرمت اتفاق فبراير 2009م الذي قضى بتأجيل الانتخابات لمدة عامين لم يستغل على النحو الأمثل لتهيئة المناخ السياسي.

وعلى الرغم من القبول الرسمي بالتأجيل للمرة الأولى ثم الموافقة على التأجيل ثانية 2011م لتهيئة مناخ الانتخاب، وبحكم نشوء التجربة التي لم تنق من الغوغائية تماماً، لجأت بعض القوى السياسية إلى اتخاذ مواقف تصعيدية كاد جموحها أن يحبط مساعي التهدئة الـواردة من الأشقاء والأصدقاء فاتجهت صوب إعداد وجبة صراع جديد وتهيئة مناخ «انتحاب» والتسبب في تعطيل حياة المواطنين من خلال اعتصامات واحتجاجات تندرج تلقائياً في إطار الدستور ضمن مظاهر حرية التعبير والإعراب عن الـرأي، لكنهم تصوروا أن استمرار الاعتصام والمعارضة ينزعان الشرعية عن السلطة المنتخبة، فيما أتت بعكس ما يحسبون ويرمون إذ عززت شرعية السلطة واتسامها بالديمقراطية!.

إذاً.. لا غضاضة من احتساب التفاعل الحاصل في مختلف الساحات اليمنية تأييداً ومعارضة لصالح التجربة الديمقراطية سواءً غلبها الخطأ أو غاب عنها الرشد، إلا أنها ثمرة ديمقراطية ستقطفها الجماهير اليمنية العريضة التي توحد خطاها على مدى ثلاث دورات انتخابية سابقة، وينبغي استمرار توحد خطاها على مدى دورات انتخابية قادمة- صوب صندوق الاقتراع.. وفي مجمل الدورات المقبلة ستحدد الأغلبية غداً، كما حددت بالأمس، أي القوى السياسية أجدر بتمثيل كل الشعب اليمني في البرلمان أبقي النظام الانتخابي بالقائمة الفردية أم تحول إلى القائمة النسبية!

لقد وضعت الديمقراطية -منذ نشأت- اليمنيين على طريقهم الصحيح لاختيار ممثليهم ورئيسهم بالانتخابات على مدى عقدين من الزمن تخللتهما عدة تحولات محلية وإقليمية ودولية، اقتصادية وأمنية وتنموية وثقافية وسياسية، وأضاءت سبل النهوض بالوطن مستمداً بنشاط أبنائه عون أشقائه وتشجيع أصدقائه، وهو ما يستلزم تغليب المصلحة الوطنية على أي مصلحة أخرى إزاءه استباقاً لأي خطىً من خطى المغامرة والمقامرة والمخاطرة بمستقبل ومقدرات ومصير البلد.

ويزيد التأكيد على أن تأجيل الانتخابات البرلمانية مرتين 2009 ثم 2011م وانقطاع سير انتظامها بفعل ظروف طارئة ستنتهي عاجلاً أم آجلاً، متى حل الحس الوطني الصادق الذي يسهم في تعزيز التجربة الديمقراطية وتعويض ما فات وترميم ما شرخ، لا يعني شذوذاً عن قاعدة الديمقراطية بل يتم احتسابها ضمن نواقص تثري التجربة بدون شك وتغذيها بالنقد لأسلوب عمل كل أطراف المعادلة السياسية مضاف عليها شباب متقد يشكل رافداً مهماً للتجربة الديمقراطية، وينبغي له الاهتداء إلى السبل المثلى في المشاركة السياسية بما يكفل استمرار التجربة الديمقراطية على نحو واع ومطمئن ومعبر عن طموحات الشعب كل الشعب اليمني (لا أحزابه فقط) في مستقبله الأفضل ويمنه الجديد.

ولا مناص من التذكير بأن للديمقراطية حدوداً واضحة -لا أنياباً يسهل بروزها- بينها الدستور بما نص عليه من حقوق وواجبات ينبغي احترامها والالتزام بها وعدم تعديها وتجاوزها من أي كان، فالدستور عماد ومنار الديمقراطية ينير لكافة اليمنيين ذكـوراً وإنـاثـاً، شباباً وشيوخاً، مدنيين وقبليين، شماليين وجنوبيين كيفية استيعاب بعضهم بعضاً بدون إقصاء لأي طرف أو تعمد لحظر نشاط أي كان طالما استند إلىً ذاك العماد الأساس والعقد الأصيل في الحياة السياسية الديمقراطية، وليتذكر جميع اليمنيين من هذه اللحظة وفي كل لحظة أن احترام الدستور والقانون النافذ هو معيار المدنية وسلوك المدنيين في الأساس الذي يكفل نجاح أي تجربة ويضمن استمرار النضال في سبيل المدنية والتحديث المرجوين.

وبدون وعي حقيقي بالديمقراطية واحترام عماده أي: الدستور والقانون، لن تلقى المشاريع الوليدة القائلة بالمدنية والتحديث أي استجابة أو ترحيب أو قبول.

اعلان